

«ملتقى الكويت المالي» يناقش إعادة بناء مستقبل اقتصادات المنطقة ودروس الأزمة المالية

شدوا خلال الجلسة الثالثة على أهمية الصكوك وإعادة هيكلة المؤسسات المالية

مصرفيون: الاندماج الخيار الأفضل للبنوك الخليجية لإعادة الثقة من جديد



(محمد ناصر)

وطرح أمثلة عن بنوك إسلامية في ماليزيا استطاعت أن تدير المخاطر، وألح على أن المصارف الإسلامية تحتاج إلى إدارة للمخاطر للحد من الأزمات، مبينا الأهمية الكبرى للصكوك التي أصبحت أكثر اتساحا في الأسواق. ونصح بإعادة هيكلة المؤسسات والمصارف المالية. وذكر أن البنوك الإسلامية لديها القدرة على تقديم الخدمات الأساسية لكن ليس لديها قدرة في إدارة المخاطر لأنها لا تملك جهازا لقياس المخاطر مبيئا أنه إذا أمكن أن تحظى تلك المؤسسات الإسلامية بالقدرة التي تتمتع بها البنوك الإقليمية فإن البنوك الإسلامية ستكون الأفضل لو تمكنت من ذلك.

واقع الأزمة

وفي ذات السياق قال المدير العام والعضو المنتدب ببنك بي ان بي باريا في دول مجلس التعاون الخليجي جان دوراند أن السندات وواقع الأزمة التي فرضت الحاجة لإصدارها جعلت عملية تسعير السندات تتغير وتخفض إلى مستويات غير مسبوقة مبيئا أن من يصدر السندات سيدفع ما يفرضه السوق من فروق. وقال أن بعض المصارف احتاجت لدعم الحكومات وهي نوع من البنوك التي كان يجب دعمها قبل الأزمة من الأعلى أي من الملاك الكبار إلى الأسفل وهم المساهمون الصغار بدلا من اللجوء إلى زيادة رأس المال. وأضاف أن عمليات التوريق ايجابية ومهمة للسوق لكنها لم تبدأ بقوة حتى الآن.



جانب من الحضور الكبير في جلسات الملتقى

لديها اصول 1,7 تريليون دولار وفيما كان حجم التسويق المصرفي يصل إلى 1,9 تريليون دولار وانخفض بشكل كبير فان حجم الاموال التي لم تحصلها البنوك الخليجية يصل إلى نحو 1,2 مليار دولار، بينما يبلغ حجم المشاريع الحالية الحكومية في منطقة الخليج إلى 2,3 تريليون دولار. وقالت أن هناك 2,3 تريليون دولار يجب إنفاقها للمشروعات المطلوبة أي يجب أن تكون متوافرة لتغطية كلفة المشاريع الحكومية مبيئا أن المؤسسات الرأسمالية من القطاع الخاص غير قادرة على تمويل هذه المشاريع وأن بعض المستثمرين مازالوا يشكون في عدم التمويل ويطلبون مزيد من التمويل وفي المقابل هناك البعض منهم متخوف من خوض غمار المشروعات في ظل الأزمة.

ونذكر أن الفوائض المتوافرة في البنوك هي أموال يتم توزيعها للتمويل وفق شروط «المركي» وأشارت إلى أن «الوطني» قدم قروضا تصل مدتها إلى 22 عاما وبعضها إلى 14 عاما في مشاريع كبرى، مؤكدا أن سياسة كل بنك تختلف عن البنوك الأخرى فيما يتعلق في تمويل مشروعات الـ B.O.T. ومن جانب آخر قال رئيس المنتجات الهيكلية لمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا في دويتش بنك حسين حسن أن مستقبل التمويل الإسلامي في الخليج غير ايجابي لأنه لا يملك الإدارة والرقابة مشيرا إلى أنه تراجع في الأصول وفي الأداء ولم يختلف في تعامله مع الأزمة عن القطاع المصرفي التقليدي.

شريحة البحر: «الوطني» قدم قروضا لمدة 22 عاما لبعض المشاريع وسياسة البنوك تختلف تجاه تمويل مشاريع الـ B.O.T



عبدالجيد الشطي مترسدا جلسة العمل الثالثة بالملتقى

الإمارات عبدالعزيز الغرير مع محافظي البنوك المركزية الذين نادوا بتشديد الرقابة على القطاع المصرفي في دول الخليج، ولكن هناك محاذير، فعلى البنوك المركزية حث وتشجيع البنوك على تطوير خدماتها وعملها وتطوير جهاز إدارة المخاطر لديها. وعلى البنوك المركزية أيضا أن تشجع وتكافئ البنوك التي تستثمر في تطوير البنى التحتية لديها ك تطوير المنتجات والتقنيات وفق القوانين الجديدة والمراقبة من قبل البنوك المركزية يجب ألا توقف عمل البنوك وإداعتها لأنه إذا توقف عمل البنوك توقف الاقتصاد. وفي رده على سؤال حول هل استفادت البنوك المحلية من تراجع البنوك الدولية في أسواق المنطقة من خلال توسيع نطاق دورها وحصتها في السوق قال: «ما يمكن أن نراه هو تراجع المصارف غير القيمة في إجراء المعاملات في المنطقة. وعلى المدى القصير هناك نافذة من الفرص للبنوك المحلية لأخذ حصة من السوق، البنوك القوية، مثل المشرق أو البنوك الملوكة من قبل الحكومة والمستفيدة من عائدات الحكومة يمكنها الاستفادة القصوى من الفرصة السانحة. ولكن الأهم أيضا أن هناك فرصة سانحة للبنوك المحلية لتطوير المهارات، وخاصة في مجال الاستثمار المصرفي. في مجال التخرئة، البنوك الدولية لا يمكن أن تنافس على حصة كبيرة في السوق - المصارف الخارجية من ورائنا في أسواقنا خطوة بخطوة».

وتابع الغرير قائلا: «إن البنوك في المنطقة ما تزال في حالة جيدة ولكن من المهم أن ندرك الدور الكبير المترتب علينا لإعادة الثقة إلى السوق. شكل المنتدى الناجح قناة اتصال جديدة بين الأطراف الرئيسية في الصناعة المصرفية، التي بدورها ستشكل خطوة هامة نحو اقتصاد أقوى، وتوقع أن تشهد منطقة الخليج عمليات دمج لبعض البنوك خلا 5 سنوات املا أن يتم تنفيذ ذلك الأمر خلال 10 سنوات كحد أدنى. وأضاف أن النموذج الأمثل للبنك الاستثماري هو الذي يملك القدرة على أحكام الرقابة والإدارة مقابل المخاطر ليبين أن البنوك المركزية لديها أكبر نصيب من الرقابة وعليها أن تقوم بالابتكار والإبداع في سياق الرقابة مع ضرورة تخصيص مبالغ مالية لتدريب موظفيها وابتكار الخدمات والبحث والتطوير.

دمج البنوك

وتحدث نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني شريحة البحر عن عمليات دمج البنوك الاستثمارية مع التجارية في منطقة الخليج قائلا: «إن الأمر يصعب تحقيقه لأن كل بنك له دوره في تحسين الأداء لاسيما أن لكل منها حجما من الدين الموجه للشركات ولا يجوز تدخل كل منها بعضها في بعض حتى لا تصبح المسؤولية كبيرة على مجالس الإدارات. وقالت أن الصناعة المصرفية تأثرت بشكل مباشر بالأزمة العالمية وهناك 150 بنكا في العالم العربي

استكمل ملتقى الكويت المالي أعمال اليوم الثاني والأخير أمس، حيث ناقشت الجلسة الثالثة تحديات الصناعة المصرفية والمالية في المنطقة برئاسة رئيس اتحاد المصارف الكويتية عبدالجيد الشطي وتناولت الطفرة المالية والتوسع السريع في البلدان العربية والتآلف مع الواقع الحالي وآلية ضبط التوسع مع نوعية الأصول وانكماش فرص التسليف الجديدة.

حدث قال رئيس مجلس إدارة اتش. اس. بي. سي الشرق الأوسط يوسف نصر أن البنوك عليها دور كبير لاستحداث مناخ جديد يتعلق بعمليات الاندماج بين البنوك وبعضها البعض في الخليج، مشيرا إلى أن المخصصات لزيادة رأس المال في منطقة الخليج يمكن أن تصل إلى 100 مليار دولار بعد أن تراوحت في المرحلة الحالية بين 50 و70 مليار دولار، وبين أن الحكومات تملك نحو 75٪ من رأسمال البنوك بسبب الأزمة.

وحول انسحاب البنوك الأجنبية من الخليج، قال نصر: إن هذا الأمر سيتفاقم خلال المرحلة المقبلة وألح على أن بنك اتش. اس. بي. سي تمكن من تغطية خسائره، مؤكدا أن البنك الاستثماري يدعم التجاري بالارباح، ولا يمكن دمجها معا، وقال أن البنوك التجارية ارتكبت خطأ كبيرا عندما مولت مشاريع كبيرة طويلة الأجل بقروض قصيرة الأجل.

البنوك المركزية

من جهته، اتفق الرئيس التنفيذي لبنك المشرق -

أكد أن بنك المشرق قد يستثمر في سندات دبي

الغرير لـ «الأنباء»: 120 بنكا عربيا تجري مفاوضات لتسوية مديونية مجموعة سعد والقصيبي

كشف الرئيس التنفيذي لبنك المشرق الإمارات عبدالعزيز الغرير في تصريحات لـ «الأنباء» عن المفاوضات التي يجريها 120 بنكا عربيا من ضمنها «المشرق» لإجراء تسويات على مديونية مجموعة سعد والقصيبي، موضحا أن الأمر يحتاج إلى وقت كبير نظرا لكونها قروضا مجمعة ومشتركة وتحتاج إلى عدة اجتماعات عدة مع رؤساء البنوك. وذكر الغرير أن البنك أخذ مخصصات وصلت إلى 50٪ وهي تكفي لتغطية جميع الأمور المتعلقة بالقروض المتعثرة التي من ضمنها قروض مجموعة سعد والقصيبي وشدد على ضرورة تشجيع البنوك المحلية لتناول المزيد من المخصصات لمواجهة أي آثار للأزمة قد تحدث في المستقبل.

وبيّن أن حجم تعرضه للمجموعتين يبلغ 400 مليون دولار، كما أن «المشرق» متورط في دعوى قضائية مع القصيبي التي تخوض معركة قانونية

كشفت الرئيس التنفيذي لبنك المشرق الإمارات عبدالعزيز الغرير في تصريحات لـ «الأنباء» عن المفاوضات التي يجريها 120 بنكا عربيا من ضمنها «المشرق» لإجراء تسويات على مديونية مجموعة سعد والقصيبي، موضحا أن الأمر يحتاج إلى وقت كبير نظرا لكونها قروضا مجمعة ومشتركة وتحتاج إلى عدة اجتماعات عدة مع رؤساء البنوك. وذكر الغرير أن البنك أخذ مخصصات وصلت إلى 50٪ وهي تكفي لتغطية جميع الأمور المتعلقة بالقروض المتعثرة التي من ضمنها قروض مجموعة سعد والقصيبي وشدد على ضرورة تشجيع البنوك المحلية لتناول المزيد من المخصصات لمواجهة أي آثار للأزمة قد تحدث في المستقبل.

وبيّن أن حجم تعرضه للمجموعتين يبلغ 400 مليون دولار، كما أن «المشرق» متورط في دعوى قضائية مع القصيبي التي تخوض معركة قانونية

وقال «إن البنوك في المنطقة ما تزال في حالة جيدة ولكن من المهم أن ندرك الدور الكبير المترتب علينا لإعادة الثقة إلى السوق». وقد اتفق الغرير مع محافظي البنوك المركزية الذين نادوا بتشديد الرقابة على القطاع المصرفي في دول الخليج ولكن هناك محاذير: على البنوك المركزية حث وتشجيع البنوك على تطوير خدماتها وعملها وتطوير جهاز إدارة المخاطر لديها. وعلى البنوك المركزية أيضا أن تشجع وتكافئ البنوك التي تستثمر في تطوير البنى التحتية لديها ك تطوير المنتجات والتقنيات وفق القوانين الجديدة والمراقبة من قبل البنوك المركزية يجب ألا توقف عمل البنوك وإداعتها لأنه إذا توقف عمل البنوك توقف الاقتصاد. وفي رده على سؤال حول هل استفادت البنوك المحلية من تراجع البنوك الدولية في أسواق المنطقة من خلال توسيع نطاق دورها وحصتها في السوق قال: «ما يمكن أن نراه هو تراجع المصارف غير القيمة في إجراء المعاملات في المنطقة. وعلى المدى القصير هناك نافذة من الفرص للبنوك المحلية لأخذ حصة من السوق، البنوك القوية، مثل المشرق أو البنوك الملوكة من قبل الحكومة والمستفيدة من عائدات الحكومة يمكنها الاستفادة القصوى من الفرصة السانحة. ولكن الأهم أيضا أن هناك فرصة سانحة للبنوك المحلية لتطوير المهارات، وخاصة في مجال الاستثمار المصرفي. في مجال التخرئة، البنوك الدولية لا يمكن أن تنافس على حصة كبيرة في السوق - المصارف الخارجية من ورائنا في أسواقنا خطوة بخطوة».

وتابع الغرير قائلا: «إن البنوك في المنطقة ما تزال في حالة جيدة ولكن من المهم أن ندرك الدور الكبير المترتب علينا لإعادة الثقة إلى السوق. شكل المنتدى الناجح قناة اتصال جديدة بين الأطراف الرئيسية في الصناعة المصرفية، التي بدورها ستشكل خطوة هامة نحو اقتصاد أقوى، وتوقع أن تشهد منطقة الخليج عمليات دمج لبعض البنوك خلا 5 سنوات املا أن يتم تنفيذ ذلك الأمر خلال 10 سنوات كحد أدنى. وأضاف أن النموذج الأمثل للبنك الاستثماري هو الذي يملك القدرة على أحكام الرقابة والإدارة مقابل المخاطر ليبين أن البنوك المركزية لديها أكبر نصيب من الرقابة وعليها أن تقوم بالابتكار والإبداع في سياق الرقابة مع ضرورة تخصيص مبالغ مالية لتدريب موظفيها وابتكار الخدمات والبحث والتطوير.

أبو العيون: لا يجب وصف البنوك بأنها «خطوط حمراء»

علق محافظ البنك المصري السابق ومستشار الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية محمود أبو العيون على وصف «البنوك بالخطوط الحمراء» قائلا: إن هذا كلام غير منطقي وعلى البنوك أن تعمل وفق الأوضاع الحالية فمن يستطيع أن يستمر فليستمر ومن لا يستطيع فليتحمل تداعيات المخاطر المالية التي يتعرض لها. مؤكدا أن البنوك يجب أن يتم التعامل معها كمؤسسات استثمارية تعمل في أسواق، وتساءل هل نرى في المستقبل ارتباط أكبر بين البنوك العربية في التعاطي مع التحديات المالية؟ وأجاب شريحة البحر ردا عليه: نحن أمام واقع جديد يتطلب عقليات ايجابية للتعامل

معها فلا يمكن فصل عمليات إدارة الخزائنة عن فالبانوك جزء لا يتجزأ ولا يمكن التركيز على نشاط دون الآخر.

وفيما يتعلق بأن البنوك خطوط حمراء قالت البحر أن البنوك مؤسسات ذات طبيعة حساسة جدا وعلى الحكومات المحافظة عليها لأنها تحفظ أموال المودعين والمستثمرين على حد سواء ويجب الحفاظ على سلامة هذه الاموال، مشيرا إلى أن دور البنوك يهدف إلى تحسين مستوى الشركات كذلك وبين ذلك أن البنك الوطني يقدم قروضا يصل مداها إلى 22 عاما وبعضها إلى 14 عاما.

السبيعي: حلول الحكومة لعلاج مشكلات الشركات المتعثرة

أوضح رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية للاستثمار بدر السبيعي أن حلول الحكومة لعلاج وضع الشركات الاستثمارية لم تعد على المستوى المطلوب، وعليها تفعيل تدخلها في شراء الأصول المتعثرة للشركات. وكشف النقاب عن قيام الشركات بالدخول في استثمارات مستقبلية داخل وخارج الكويت خلال المرحلة المقبلة. وقال أن انعقاد مثل هذا الملتقى يعد فرصة جيدة لمناقشة تداعيات الأزمة المالية الراهنة على اقتصاد الكويت والوصول لحلول سليمة.

القبني: يجب حل شح السيولة لدى شركات الاستثمار

أكد عضو مجلس إدارة اتحاد الشركات الاستثمارية عبدالله القبني على أن الاقتصاد الكويتي يعاني من مشكلة عدم تنوع الإنتاج وعدم تعدد مصادر. وأضاف أنه يجب العمل على حل شح السيولة لدى شركات الاستثمار في الفترة المقبلة من خلال مد آجال تمويل الشركات بشكل كبير والسعي للعمل على معالجة انخفاض قيم الأصول.

الكويت مركز مالي وتجاري بالفعل الحميضي لـ «الأنباء»: تشريعات الكويت طاردة للاستثمار وقانون الاستقرار كاف للشركات



بدر الحميضي

أشار رئيس مجلس إدارة تريبيل القابضة وزير المالية السابق بدر الحميضي إلى أن تحويل الكويت لمركز مالي وتجاري مفهوم خاطئ، فالكويت بالفعل تعد مركزا ماليا وتجاريا بإمكاناتها وشركاتها الاستثمارية، إلا أن المطلوب هو توفير التمويل للمركز المالي.

وقال في تصريح خاص لـ «الأنباء»: «إننا نبحث عن المقدمة في تحويل الكويت لمركز مالي وتجاري بين دول المنطقة، لافتا إلى أن الكويت تملك الإمكانيات الاقتصادية والمالية التي تؤهلها لأن تكون في المقدمة. وبين أن التشريعات القائمة هي الإشكالية الحقيقية أمام جذب رؤوس الاموال، موضحا أنها طاردة للشركات العالمية ولابد من تعديلها. وحول أزمة التمويل التي تواجهها الشركات الاستثمارية، قال الحميضي: الأزمة تمت مواجهتها من خلال قانون الاستقرار المالي الذي يعد مناسباً لوضع الشركات القائمة حاليا. وقال: قانون الاستقرار ليس الحل الذهبي لكل الشركات الاستثمارية، وإنما على الحكومة القيام بزيادة الانفاق لتوفير السيولة المطلوبة للشركات.

النوري يتساءل عن قدرة البنوك على تحويل الكويت إلى مركز مالي

التميمي: كيف للمصارف أن تتعامل مع ارتفاع المخاطر؟



عامر التميمي

الخبير الاقتصادي عامر التميمي قال في مداخلة له أن البيانات الصادرة عن البنك المركزي في سبتمبر تؤكد أن هناك سيولة مهمة في المصارف المحلية. وتساءل عن حجم السيولة وكيف يمكن للمصارف أن تتعامل معها أمام ارتفاع المخاطر وأردف هل تستطيع المصارف أن توفر سيولة للشركات على المدى القصير وتساءل أيضا عن أدوات التمويل طويلة الأجل التي لم تتوافر وتابع هل للحكومة دور في تحسين أداء المصارف خصوصا أن الاستثمارات وفق الاقراض قصيرة الأجل لم تثبت جدواها.



محمود النوري

تساءل الوزير السابق وعضو مجلس اداري بنك الخليج محمود النوري عن قدرة البنوك على تحويل الكويت إلى مركز مالي مشيرا إلى أنه لا يجوز تقليد الآخرين وعلينا أن نفكر مليا في جعل الكويت مركزا للتجارة او الصناعات الخفيفة او مركزا لصادرات الاموال وقال اتفق معكم على ان البنوك التجارية غير قادرة على تنفيذ مشاريع بحجم كبير، مشيرا إلى أن ضخ أموال كبيرة من الحكومات يسهم في تنفيذ تلك المشاريع ويمكن للحكومة ان تدفع 20٪ من اجمالي كلفة المشاريع مقابل ضمانات ذات حلول تمويلية، وأضاف مهما كانت بنوكنا الخليجية كبيرة فهي أمام البنوك الأخرى صغيرة جدا.